الميزانية العامة للدولة 2025

دليل المواطن للميزانية العامة للدولة

للسنة المالية 2025م

وزارة المالية
Ministry of Finance

" إننا نركز على ضرورة استثمار مواردنا بشكل أمثل، وتوجيه النفقات نحو القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040 "

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم

كلمـــة
الوزيـــر

نستهل بداية كل عام مالي جديد بالإعلان عن تفاصيل الميزانية العامة للدولة ، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني القاضي باعتمادها . إذ نسعى خلال هذا العام إلى استكمال أهداف الخطة الخمسية العاشرة وتعزيز الاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بما يتوافق مع رؤية عُمان 2040. كما نعمل على إتمام تنفيذ مشروعات تنموية في مختلف المحافظات بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، لتعزيز البنية التحتية وتحقيق التنمية الشاملة.

ونود الإشارة إلى بدء التشغيل التجريبي للنظام المالي الحكومي الموحد (مالية) بالتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية، ونتطلع لتطبيقه بشكل كامل مطلع العام القادم ، تزامنًا مع انطلاق خطة التنمية الخمسية الحادية عشر، على أن يكتمل بحلول 2030م .

ختامًا أتوجه بالشكر للموظفين القائمين على تحقيق الأهداف الوطنية من خلال أدوارهم في إدارة المالية العامة بتعدد تقسيماتها، وأعمال الفحص والتدقيق والرقابة، وضمان انسيابية الإجراءات لسداد مستحقات المتعاقدين مع المؤسسات الحكومية.

آملًا من الله العلي العظيم أن يكون هذا العام عامًا مليئًا بالإنجازات.

سلطان بن سالم الحبسي
وزيـر الماليـــة

المقـدمة

في إطار سعي وزارة المالية نحو تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات للمجتمعين المحلي والدولي، تأتي وثيقة **دليل المواطن للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م** لتستعرض أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية المتحققة، إلى جانب النتائج الأولية للأداء المالي للميزانية العامة للسنة المالية 2024م. والوقوف على تقديرات ميزانية عام 2025م، وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني رقم (2025/1).

مصطلحـــات ومفاهـــيم

01 رؤيــة عُمـان 2040

المرجـع الوطنـي للتخطيـط الاقتصـادي والاجتماعـي لسـلطنة عُمـان خلال الفتـرة من(2021- 2040م).

02 خطة التنمية الخمسية العاشرة

خطـة عمـل وطنيـة متوسـطة المـدى، متكاملـة وشـاملة تضعهـا الحكومـة ليتـم تنفيذهـا خلال خمـس سـنوات (2021-2025م) فـي إطـار الرؤيـة الوطنيـة "عُمـان 2040"، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

03 الميزانية العامة للدولة

برنامـج مالـي تُعـده الحكومـة سـنويًا لتحقيـق أهـداف محـددة؛ وفقًـا لقواعـد وضوابـط يحددهـا القانـون المالـي ولائحتـه التنفيذيـة، وتعـرض فيهـا توقعـات الحكومـــة لإيـــرادات ونفقـــات الدولـــة وتقديـــرات الفائـض والعجـــز والاحتياجـــات التمويلية خلال السنة المالية.

مصطلحـــات ومفاهـــيم

04 الإيرادات

مجموع ما تحصله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.

05 الإنفاق

كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

06 فائض الميزانية

الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.

07 عجز الميزانية

الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.

08 التصنيف الائتماني

تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناءً على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

09 الدين العام

الأموال التي تقترضها الحكومة وفقًا لأدوات الدين المختلفة.

10 الحيز المالي

المساحة المتوفرة لدى الدولة لزيادة الإنفاق، أو مواجهة أية متطلبات إضافية عند انخفاض الإيرادات العامة لأية تقلبات في الاقتصاد أو تطبيق سياسات مالية محددة. ويحتسب الحيز المالي بالاحتياطيات المالية، والقدرة على الاقتراض لتمويل المتطلبات الإضافية.

مـراحل إعـــداد
الميزانية العامة للدولة

01 إعـــداد الميزانيـــة

فبراير
وضع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للميزانية العامة للدولة.

مارس
تحديث الإطار متوسط الأجل.

أبريل
تصدر وزارة المالية منشور بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

يوليو
استلام التقديرات المالية (الجارية والإنمائية)ومقترح الخطة السنوية لوحدات الجهاز الإداري للدولة .

أغسطس
مناقشة وتقييم الميزانية التقديرية (الجارية والإنمائية) للجهات بناءً على الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطط السنوية المقترحة.

سبتمبر
- تناقش وزارة المالية مشروع الميزانية مع كلا من: وزارة الاقتصاد، وزارة الطاقة والمعادن، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والبنك المركزي العماني.
- عرض تقديرات الميزانية الأولية على (اللجنة المالية والاقتصادية) بمجلس الوزراء الموقر.

أكتوبر
- إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء.
- إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس عُمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى).

ديسمبر
عرض التقديرات النهائية لمشروع الميزانية على مجلس الوزراء.

مـراحل إعـــداد
الميزانية العامة للدولة

02 إقـــرار الميزانيـــة

يناير

صدور مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.

03 تنفيـذ الميزانيـة

يناير

بدء وحدات الجهاز الإداري للدولة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق الخطة المالية المخصصة لها.

04 المراقبة والتدقيق

قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة بتقديم نتائج تنفيذ موازناتها وإعداد التقارير المالية الدورية.

الأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

لمحة عامة حول الأداء المالي
للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

الميزانية المعتمدة لعام 2024م

النتائج الأولية لعام 2024م

متوسط إنتاج النفط
(ألف برميل يوميًا)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م
1,031	1,001

متوسط سعر النفط
(دولار أمريكي للبرميل)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م
60	82

الإيرادات العامة
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م
11,010	12,674

الإنفاق العام
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م
11,650	12,134

العجز / الفائض
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م
(640)	540

الإيرادات العامة

مليون ريال عماني

ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 15.1%	11,010 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	12,674 النتائج الأولية لعام 2024م

نتيجة لـ:

مليون ريال عماني

ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة 24.3%	5,915 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	7,353 النتائج الأولية لعام 2024م

مليون ريال عماني

ارتفاع صافي إيرادات الغاز بنسبة 14.3%	1,575 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	1,800 النتائج الأولية لعام 2024م

الإنفاق العام

مليون ريال عماني

ارتفاع الإنفاق العام بنسبة 4.1%	11,650 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	12,134 النتائج الأولية لعام 2024م

نتيجة لـ:

مليون ريال عماني

ارتفاع إجمالي مصروفات المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة 12.4%	2,177 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	2,447 النتائج الأولية لعام 2024م

العجز / الفائض

مليون ريال عماني

(640) الميزانية المعتمدة لعام 2024م	تحقيق فائض مالي بنحو 540 النتائج الأولية لعام 2024م

نتيجة لـ:

- تحسن أسعار النفط.
- خفض كلفة الدين العام.
- الاستمرار في إجراءات رفع الإيرادات الحكومية غير النفطية.
- ضبط الأوضاع المالية.

كيف تم توجيه الإيرادات المالية الإضافية؟

01 تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي:

مليون ريال عماني

الإجمالي 468

176	تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية.
50	تعزيز مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية للمنتفعين من أسر الضمان الاجتماعي والأسر المعسرة وفئات الدخل المحدود.
125	تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات.
111	تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتغطية التوسع في تقديم الخدمات.
6	إعفاء عدد (532) قرضًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2024م.

02 إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام:

355	600	705
مليون ريال عماني	مليون ريال عماني	مليون ريال عماني
سداد قروض خارجية قبل موعد استحقاقها.	سداد سندات التنمية الحكومية والصكوك السيادية المحلية المستحقة.	إصدار سندات تنمية حكومية وصكوك إجارة تماشيًا مع خطة الاقتراض المعتمدة.

مليار ريال عماني

انخفاض إجمالي الدين العام بنحو 5.3%	15.2 بداية عام 2024م	14.4 النتائج الأولية لعام 2024م
انخفاض معدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي	36.5% بداية عام 2024م	34% النتائج الأولية لعام 2024م

مليون ريال عماني

انخفاض خدمة الدين العام بنسبة 10.4%	1,050 المعتمد في عام 2024م	940 النتائج الأولية لعام 2024م

المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية
المتحققة في عام 2024م

%1.9

نمو الناتج
المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
نهاية الربع الثالث من 2024م

%34

نسبة
الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
نهاية عام 2024م

%4.2

ارتفاع
القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة.
نهاية الربع الثالث من 2024م

%13

نمو
إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي لتصل إلى (31.9) مليار ريال عُماني.
نهاية أكتوبر 2024م

%0.6

معدل تضخم
مستقر نسبيًا مقارنة بمؤشرات التضخم العالمية.
نهاية نوفمبر 2024م

%4.8

ارتفاع
إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية
نهاية أكتوبر 2024م

540
مليون ريال عماني

تحقيق
فائض مالي في ميزانية عام 2024م.
النتائج الأولية لميزانية عام 2024م

BBB-

تحسن
التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان والنظرة المستقبلية واستعادة الجدارة الاستثمارية من قبل وكالة ستاندرد آند بورز خلال عام 2024م.
نهاية سبتمبر 2024م

6,562
مليون ريال عماني

قيمة
الفائض في الميزان التجاري* لسلطنة عُمان.
نهاية أكتوبر 2024م

***الميزان التجاري:** الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لبلد معين خلال فترة زمنية محددة.

الميزانيـة العامـة للدولـة
للسنة المالية 2025م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية
لميزانية عام 2025م

استكمال
تنفيذ خطط الاستدامة المالية.

تحقيق
نمو اقتصادي لا يقل عن 3% بالأسعار الثابتة.

دعم
المحافظات لتنفيذ برامج التنمية.

الحفاظ
على جودة الخدمات الأساسية.

استكمال
تطوير الأداء المؤسسي من خلال برنامج التحول الرقمي.

توفير
تغطية تأمينية وحماية اجتماعية لكافة فئات المجتمع.

دعم
الحركة العمرانية وتمكين المزيد من المواطنين من امتلاك مساكن.

الاستمرار
في تنفيذ خطة التشغيل في القطاعين العام والخاص.

الاستمرار
في تقديم الدعم الحكومي الأساسي.

لمحة عامة حول
تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م

الميزانية المعتمدة لعام 2024م | الميزانية المعتمدة لعام 2025م

متوسط إنتاج النفط
(ألف برميل يومياً)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	الميزانية المعتمدة لعام 2025م
1,031	1,001

متوسط سعر النفط
(دولار أمريكي للبرميل)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	الميزانية المعتمدة لعام 2025م
60	60

الإيرادات العامة
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	الميزانية المعتمدة لعام 2025م
11,010	11,180

الإنفاق العام
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	الميزانية المعتمدة لعام 2025م
11,650	11,800

العجز / الفائض
(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2024م	الميزانية المعتمدة لعام 2025م
(640)	(620)

الإيرادات العامة للميزانية المعتمدة لعام 2025م

إجمالي الإيردات العامة

مجموع الإيرادات النفطية وغير النفطية

11,180

مليون ريال عماني

مليون ريال عماني

الإيرادات النفطية

7,607

مليون ريال عماني

5,830

صافي إيرادات النفط

1,777

صافي إيــرادات الغاز

مليون ريال عماني

الإيرادات غير النفطية

3,573

مليون ريال عماني

3,520

الإيرادات الجارية

53

الإيرادات والاستردادات الرأسمالية

الإنفاق العام للميزانية المعتمدة لعام 2025م

إجمالي الإنفاق العام

مجموع ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة

11,800
مليون ريال عماني

مليون ريال عماني

المصروفات الجارية

8,555
مليون ريال عماني

3,070	4,570	915
مصروفات الدفاع والأمن	مصروفات الوزارات المدنية	خدمة الدين العام

مليون ريال عماني

المصروفات الإنمائية

900
مليون ريال عماني

84	115	326	375
قطاع الإنتاج السلعي	قطاع الإنتاج الخدمي	قطاع الهياكل الأساسية	قطاع الهياكل الاجتماعية

مساهمات ونفقات أخرى

2,345
مليون ريال عماني

تشكّل
20% من إجمالي الإنفاق العام

مخصص منظومة الحماية الاجتماعية	577 مليون ريال عماني
دعم قطاع الكهرباء	520 مليون ريال عماني
دعم قطاع المياه والصرف الصحي	194 مليون ريال عماني
مشاريع ذات أثر تنموي	240 مليون ريال عماني
دعم المنتجات النفطية	35 مليون ريال عماني
دعم قطاع النقل	82 مليون ريال عماني
دعم قطاع النفايات	59 مليون ريال عماني
دعم السلع الغذائية	15 مليون ريال عماني
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	73 مليون ريال عماني
مخصص سداد الديون	440 مليون ريال عماني
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	85 مليون ريال عماني
دعم قطاعات أخرى	25 مليون ريال عماني

العجز والتمويل للميزانية المعتمدة لعام 2025م

(620)

مليون ريال عماني

العجز | الفائض

الفرق بين الإيرادات والإنفاق

العجـــز = الإيرادات < الإنفاق

خطة الاقتراض السنوية لعام 2025م

وفي ضوء تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية لعام 2025م أعدّت وزارة المالية خطة الاقتراض السنوية لعام 2025م، والتي تتضمن موقف الدين العام والاحتياجات التمويلية. و بموجب خطة الاقتراض لعام 2025م ستواصل الحكومة اتباع استراتيجية تنويع مصادر التمويل، وذلك من خلال الاقتراض بالعملة المحلية والعملة الأجنبية أو السحب من الاحتياطيات.

(220) مليون ريال عماني	صافي الاقتراض المحلي والخارجي.
(400) مليون ريال عماني	السحب من الاحتياطيات.

ووفقًا لخطة الاقتراض المعتمدة لعام 2025م؛ فمن المخطط طرح عدة إصدارات من سندات التنمية صكوك سيادية محلية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (750) مليون ريال عُماني، موزعة على النحو التالي*:

يناير	فبراير	مارس
لا يوجد إصدارات	سندات التنمية الحكومية 100 مليون ريال عُماني	لا يوجد إصدارات
إبريل	**مايو**	**يونيو**
سندات التنمية الحكومية 100 مليون ريال عُماني	صكوك سيادية محلية 100 مليون ريال عُماني	سندات التنمية الحكومية 60 مليون ريال عُماني
يوليو	**أغسطس**	**سبتمبر**
سندات التنمية الحكومية 60 مليون ريال عُماني	سندات التنمية الحكومية 60 مليون ريال عُماني	سندات التنمية الحكومية 60 مليون ريال عُماني
أكتوبر	**نوفمبر**	**ديسمبر**
سندات التنمية الحكومية 60 مليون ريال عُماني	صكوك سيادية محلية 100 مليون ريال عُماني	سندات التنمية الحكومية 50 مليون ريال عُماني

لن تلجأ سلطنة عُمان إلى الاقتراض أوالسحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدّر في ميزانية عام 2025م في حال ارتفاع الإيرادات العامة للدولة عن الإيرادات المعتمدة والمقدرة على مبدأ التحوط . ويمكن أن تلجأ للاقتراض لسداد القروض المالية الحكومية الحالية ذات كلفة تمويلية عالية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى.

*الخطة قابلة للتغيير وفقًا للاحتياجات التمويلية الفعلية وظروف السوق .

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة لعام 2025م وعلى المدى المتوسط

التوترات الجيوسياسية

- تؤثر على حركة سلاسل الإمداد
- ارتفاع تكلفة الصادرات والواردات
- فقدان ثقة المستثمرين
- التأثير على الإيرادات العامة للدولة

الانخفاض الحاد في أسعار النفط

- يؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزانية بمستويات كبيرة
- زيادة الاقتراض الحكومي الخارجي والمحلي
- تفاقم مستويات الدين العام
- انخفاض التصنيف الائتماني للدولة

الكوارث الطبيعية

- تسبب أضرار مباشرة على البنية الأساسية والخدمات الحيوية
- أعباء مالية إضافية على الميزانية العامة لدولة لإصلاح الأضرار
- إعادة ترتيب أولويات تنفيذ المشاريع والمبادرات التنموية

تباطؤ مسار النمو وجهود التنمية

*قصير المدى ← *متوسط المدى

ما هي توجهات الحكومة في إدارة المخاطر المالية المحتملة؟

تعمل سلطنة عُمان على تقوية مركزها المالي من خلال استغلال:

- النتائج الإيجابية للأداء الاقتصادي والمالي
- مرونة القطاع المالي والمصرفي
- الفوائض المحققة في أرصدة المالية العامة

وبناءً عليه، ستستقر المالية العامة للدولة على المدى المتوسط من خلال:

- **وضع** إستراتيجيات مالية واضحة.
- **توسيع** قاعدة الإيرادات غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي المستدام.
- **رفع** كفاءة الإدارة الضريبية.
- **الاستثمار** في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين بما يتوافق مع خطط التنمية الخمسية ورؤية عمان 2040.
- **تشجيع** التمويل للمشاريع الاستثمارية.
- **التركيز** على تعزيز الاستدامة المالية من خلال رفع كفاءة الإنفاق.
- **إدارة** التمويل وفقًا لإستراتيجية الدين العام.
- **تعزيز** كفاءة أدوات السياسة النقدية.
- **دعم** تمويل مشاريع وأفكار المؤسسات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الاستفادة** من سوق المال وتعزيز دوره التنموي.

البرامـج الوطنيـــة لخطــة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م)

البرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021م - 2025م)

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي استدامة

برنامج تنفذه **وزارة المالية** يهدف إلى الاستمرار في تحسين وضع المالية العامة للدولة، وجعل القطاع المالي ممكنًا رئيسًا لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، من خلال رفع معدل التنافسية في القطاع المالي، وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، وتوسيع حجم سوق التمويل لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية.

البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي تنويع

برنامج وطني تشرف عليه **وزارة الاقتصاد**، يهدف إلى استكمال بناء قاعدة تنويع الهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي تحول

برنامج تنفذه **وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات**، يهدف إلى تعزيز الكفاءة الرقمية للمؤسسات الحكومية وإيجاد حلول ابتكارية تتميز بالسلاسة والشفافية، كما يسهم في تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط نموذج الأعمال وإيجاد قنوات وأدوات تحقق الاستفادة المثلى من المتغيرات التقنية المتسارعة.

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات نزدهر

برنامج تنفذه **وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**، يهدف إلى تنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية، وتمكين القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد الوطني، وتطوير الصناعات والتجمعات الاقتصادية من أجل إيجاد فرص جديدة، وتعزيز التجارة الخارجية لفتح أسواق جديدة.

البرنامج الوطني للتشغيل تشغيل

برنامج تشرف عليه **وزارة العمل**، يهدف إلى إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة العامة والخاصة؛ من أجل سد الفجوة المعرفية والمهارية بناء على ما تقتضيه مصلحة سوق العمل، وضمان جاهزية الباحثين عن العمل.

البرنامج الوطني للحياد الصفري

أحد البرامج التي تشرف عليها **وزارة الطاقة والمعادن وهيئة البيئة**، ويهدف إلى ضمان تسريع وصول سلطنة عُمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050م وذلك حسب الاستراتيجية المعتمدة، مع التركيز على التحول المنظم وتنفيذ أفضل المشاريع والتكنولوجيا بما يتناسب مع أولويات وأهداف رؤية عُمان 2040.

المصروفات الإنمائية على القطاعات
حسب التخصصات الوظيفية

تقديرات المصروفات الإنمائية المعتمدة لعام 2025م	900 مليون ريال عماني

مليون ريال عماني

189,800 قطاع التعليم	146,000 قطاع النقل والمواصلات	125,000 قطاع الصحة
105,500 قطاع الأمن والنظام العام	82,200 قطاع الخدمات العامة	63,200 شؤون اقتصادية أخرى
60,000 قطاع الإسكان	50,000 قطاع الزراعة وشؤون الغابات والأسماك والصيد	43,100 قطاع الثقافة والشؤون الدينية
30,700 قطاع الطاقة والوقود	3,000 قطاع التعدين والتصنيع	1,500 قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية

منجـــــــزات
عـــام 2024م

التعـليم

استكمال تنفيذ برنامج الابتعاث الخارجي (رواد عُمان).

65,195 معلم إجمالي عدد الكوادر التدريسية حتى نهاية عام 2024م. *

818,621 طالب مقيد في المدارس الحكومية بنهاية العام الدراسي (2025/2024م).*

94 مليون ريال عُماني مخصصات برامج الإبتعاث الداخلي.

86 مليون ريال عُماني مخصصات برامج الإبتعاث الخارجي.

1,287 إجمالي عدد المدارس حتى عام 2024م.*

*بحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

الصحــة

اعتماد إنشاء عدد (5)مستشفيات

وهي: مستشفى سمائل، مستشفى خصب، مستشفى محوت، مستشفى الفلاج، مستشفى النماء.

تعزيز بند اللوازم الطبية لمركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان.

افتتاح 3 مجمعات صحية

افتتاح مستشفى المزيونة

بمحافظة ظفار.

الضمان والرعاية الاجتماعية

525
مليون ريال عماني

إجمالي
مصروفات منافع الحماية الاجتماعية حسب النتائج الأولية لعام 2024م.

أكثر من 1.5 مليون منتفع حتى نوفمبر 2024م

167,595 ريال عماني
منتفع
كبار السن

1,234,665 ريال عماني
منتفع
الطفولة

16,461 ريال عماني
منتفع
الأرامل والأيتام

42,491 ريال عماني
منتفع
دعم دخل الأسر

41,921 ريال عماني
منتفع
ذوي الإعاقة

الإسكـــان

إطلاق

مشروع حي النُهى في مدينة السلطان هيثم بقيمة استثمارية بلغت 13.4 مليون ريال عُماني.

تدشين

برنامج إسكان لتسريع تقديم طلبات التمويـــلات الإسكانيـــة المدعومـــة للمواطنين المدرجين في قوائم انتظار بنك الإسكان العُماني ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (2024-2030)

- **12%** إجمالي العقود الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **إسناد** 467 مناقصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أصل 1,352 مناقصة مسندة عبر مجلس المناقصات.
- **الإعفاء** من تقديم التأمين المؤقت في المناقصات للجهات الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص.
- **إصدار** قرار بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رسوم التسجيل لشهادة مجلس المناقصات.
- **إصدار** قائمة إلزامية لعدد من المنتجات تُلزم الجهات الحكومية بشراء تلك المنتجات من شركات ومصانع محلية.

توجيه 10 مليون ريال عُماني

من المصروفات الإنمائية لعام 2024م لدعم مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من تحويل نسبة (1.2%) من قيمة فواتير مشتريات قطاع النفط والغاز.

توقيع اتفاقية بقيمة (25) مليون ريال عُماني

بين اللجنة المشتركة لإدارة برنامج دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبنك التنمية؛ لتعزيز المحفظة الإقراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رفع قيمة إسناد المناقصات الحكومية

لتقديم الخدمات أو التوريدات أو تنفيذ الأعمال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال إلى من (10) ألف ريال عُماني إلى (25) ألف ريال عُماني.

إعفاء 532 قرض

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أكتوبر 2024م.

مستهدفـــات

عـــام 2025م

التعـليم

استكمال إنشاء (20) مدرسة حكومية جديدة.

طرح مناقصات إنشاء (22) مدرسة حكومية جديدة.

ابتعاث أكثر من (56) ألف طالب ضمن برامج الابتعاث الداخلي والخارجي.

استكمال ابتعاث (150) طالبًا في برنامج الابتعاث الخارجي (رواد عُمان) خلال خمس سنوات.

إنشاء مباني وقاعات إضافية بأفرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية (صور وعبري).

إحلال أكثر من (45) ألف جهاز تكييف في المدارس الحكومية.

الصحــة

استكمال إنشاء عدد (9) مستشفيات حكومية (مستشفى السلطان قابوس بصلالة، مستشفى السويق، مستشفى سمائل، مستشفى خصب، مستشفى محوت، مستشفى الفلاج، مستشفى النماء، مستشفى مدحاء الجديد، ومستشفى وداي بني خالد).

استكمال إنشاء المختبر المركزي للصحة العامة.

بدء الخدمات الاستشارية للمركز الوطني لصحة المرأة.

شراء أجهزة المجسات الإلكترونية لقياس معدلات السكر ومضخات الأنسولين.

بدء إنشاء المركز الوطني للصحة الافتراضية.

بدء تشغيل مستشفى مدحا بمحافظة مسندم.

الإسكـــان

استكمال تنفيذ أعمال المرحلة الأولى من مدينة السلطان هيثم.

تقديم المساعدات السكنية لعدد (1,200) حالة مستحقة.

استكمال بناء الوحدات السكنية في المناطق المتأثرة بالأنواء المناخية.

استكمال تنفيذ برنامج إسكان لتسريع تقديم طلبات التمويلات الإسكانية المدعومة للمواطنين المدرجين في قوائم انتظار بنك الإسكان العُماني ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

الثقافة والرياضة والشباب

استكمال

مبنى مجمع عُمان الثقافي.

المشاركة

في فعالية أكسبو أوساكا 2025م.

تأهيل

الأندية والمجمعات الرياضية.

استكمال

ترميم القلاع والحصون والمعالم الثقافية.

تأهيل

ميادين الهجن.

تقنية المعلومات

استكمال تنفيذ مشاريع ومبادرات البرنامج الوطني للتحول الرقمي.

استكمال تبسيط إجراءات الخدمات الحكومية لتعزيز كفاءتها وتحسين جودة تقديمها.

رفع تقييم المؤسسات الحكومية في مؤشر التكامل الإلكتروني.

رفع تقييم سلطنة عُمان في مؤشر تطوير الخدمات الإلكترونية.

رفع إتاحة الوصول للخدمات الإلكترونية عبر الأجهزة الذكية والنقالة.

السياحـــة

استكمال

إنشاء حديقة النباتات العُمانية.

تطويـــر

موقع هوية نجم.

تطويـــر

الواجهة البحرية بنيابة الأشخرة.

تطويـــر

المرافق السياحية ومنطقة البرك المائية –وادي بني خالد.

الطرق والسدود والموانئ والمطارات

توسعة
طريق مسقط السريع.

استكمال
طريق الشرقية السريع.

استكمال
ازدواجية طريق أدم - ثمريت.

إنشاء
سد وادي الزهيمي، وسد وادي الأنصب، وسد وادي الخوض.

بدء
إنشاء ميناء محوت.

بدء
إنشاء ميناء مصيرة.

تطوير
مبنى مطار صحار.

استكمال
تنفيذ طريق خصب - دبا - ليما.

استكمال
ازدواجية طريق الأنصب - الجفنين.

تعزيز
شبكات الطرق الداخلية بالمحافظات.

استكمال
إنشاء سد وادي عدي، وسد وادي سال.

تطوير
ميناء الصيد بولاية دبا.

إنشاء
مبنى المسافرين بمصيرة.

تخطيط المدن

إجمالي
المخصصات المالية لبرنامج تنميـــة المحـــافظات

44
مليون ريال عماني

تطوير وصيانة

الحدائق العامة.

رصف

الطرق الداخلية.

تنفيذ

المشاريع الفائزة كأفضل مقترح لمشروع إنمائي:

- إطلالة عبري في محافظة الظاهرة.
- جراند كانيون في محافظة الداخلية.
- تطوير المركز التاريخي في محافظة شمال الباطنة.

تطوير

الواجهات البحرية.

بدء

إنشاء حديقة نزوى العامة.

الإنشاءات والمشاريع التنموية

50

مليون ريال عماني

لدعم مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من تحويل نسبة (1.2%) من قيمة فواتير مشتريات قطاع النفط والغاز والوحدات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني.

إنشاء مبنى مجمع المحاكم في السيب وخصب.

إنشاء مبنى مجمع المحاكم في السيب وخصب.

إنشاء مباني إضافية في كلية الإقتصاد والتربية بجامعة السلطان قابوس.

استكمال إنشاء مبنى المركز الوطني للإحصاء.

إنشاء دائرة عمل بولاية مطرح.

مشاريـــع وأنظمـــة
تحسين الأداء المالي

مشاريع تحسين الأداء المالي

إطار التمويل السيادي المستدام

أداة أساسية تصدرها وزارة المالية تعمل على تمكين سلطنة عُمان من إصدار أدوات الدين للتمويل المستدام بهدف المساهمة في تحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة (الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية وغيرها).

المرحلة الحالية	تم إصدار إطار التمويل السيادي المستدام في عام 2024م.
المرحلة القادمة	التعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالمشاريع المستدامة المتوافقة مع المعايير الدولية؛ من أجل طرح الإصدار الأول من السندات والصكوك لعام 2025م.

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

أحد المشاريع التي تبنتها وزارة المالية بهدف مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بصفة دورية وفق دليل تسعير الخدمات الحكومية، الذي تم تصميمه ليراعي الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية عند وضع الرسوم، ساعيا إلى تقليل عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، مما يؤدي إلى تقليل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات.

المرحلة الحالية	الانتهاء من تطبيق المرحلة الثالثة إذ تم دراسة (1,539) رسم لعدد (6) جهات حكومية.
المرحلة القادمة	الاستمرار في مراجعة رسوم الخدمات الحكومية مع المؤسسات المختلفة.

مشاريع تحسين الأداء المالي

تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

تعمل وزارة المالية على مراجعة القانون المالي ولائحته التنفيذية بما يتواكب مع أنظمة ومشاريع تطوير الإجراءات المالية، من بينها: دليل الحسابات المحدث وفق النظام المالي الموحد الجديد، وتطبيق ميزانية البرامج والأداء، وحساب الخزينة الموحد، وإضافة ممارسات نظام الاستحقاق المحاسبي، وغيرها من الإجراءات والنظم المالية.

المرحلة الحالية	العمل على استكمال إجراءات الدورة التشريعية للقانون.
المرحلة القادمة	إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.

برنامج ميزانية البرامج والأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع. تعمل على إعداد الميزانية وتخطيطها كميزانية مدمجة تجمع بين الميزانية الإنمائية والميزانية الجارية، وتعمل على قياس مؤشرات الأداء.

المرحلة الحالية	إصدار دليل برنامج ميزانية البرامج والأداء في سلطنة عُمان.
المرحلة القادمة	تمكين الوحدات الحكومية من تطبيق ميزانية البرامج والأداء في النظام المالي الحكومي الموحد(مالية).

أنظمة تحسين الأداء المالي

النظام المالي الحكومي الموحد (مالية)

نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان، يستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وسيساعد النظام على تطوير إدارة المالية العامة للدولة للوصول إلى الاستخدام الفعال والأمثل للموارد المالية تماشياً مع رؤية عُمان 2040.

المرحلة الحالية	اختبار القبول التشغيلي
المرحلة القادمة	التشغيل التجريبي لنظام (مالية).

النظام الآلي لإدارة الدين العام

نظام آلي يعزز الإدارة الاستباقية الفعّالة للدين العام؛ وذلك من خلال تسجيل محافظ الديون وإعداد التقارير وتحليلها، وتوفير الأدوات الممكنة لتنظيم وتتبع الديون، وتحديد أولويات المدفوعات، ووضع خطة لسداد الديون في الوقت المناسب وفق استراتيجية إدارة الدين العام.

المرحلة الحالية	تحديث البيانات والاستفادة من الميزات التي توفرها النظام.
المرحلة القادمة	تطوير التقارير الصادرة من النظام.

أنظمة تحسين الأداء المالي

حساب الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية، إذ يتم من خلاله جمع أرصدة الحسابات البنكية لإظهار صافي حركة الإيرادات والمصروفات. ويهدف إلى تحسين عملية الرقابة المالية وضبط إدارة خزينة الدولة وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية. تم تطبيق المشروع في المرحلة التجريبية الأولى على كلاً من (وزارة العمل وجهاز الضرائب).

المرحلة الحالية	الانتهاء من حصر 95% من الحسابات البنكية الحكومية لدى البنوك التجارية والإسلامية.
المرحلة القادمة	تطبيق المرحلة التجريبية الرابعة.

السجل الوطني للأصول الحكومية (أصول)

نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية ومركزية إدارتها، وإعداد إستراتيجية؛ لضمان رفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ مما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

المرحلة الحالية	استكمال المرحلة الثالثة من أعمال حصر الأصول، وبلغ إجمالي الأصول المسجلة في السجل نحو 440 ألف أصل بنهاية عام 2024م.
المرحلة القادمة	تعميم المشروع على جميع الجهات الحكومية.

أنظمة تحسين الأداء المالي

تطبيق مالية للأجهزة الذكية

تطبيق للأجهزة الذكية يتيح خدمات المستفيدين التي تقدمها وزارة المالية للأفراد والمؤسسات المتعاقدة مع الجهات الحكومية.

الخدمات التي يقدمها التطبيق:

- طلب رقم مستفيد جديد
- تتبع سندات الصرف
- تعديل بيانات رقم المستفيد
- تجديد رقم مستفيد مسجل مسبقاً
- إضافة وتعديل الحساب البنكي
- استخراج رسالة إلزام

مزايا التطبيق:

- يدعم اللغتين العربية والإنجليزية.
- يتيح إجراء عمليات الدفع إلكترونياً.
- يتيح تتبع حالة الطلبات المقدمة عبر النظام.
- يتيح تتبع سندات الصرف والحصول على التقارير المالية.

المرحلة الحالية	تم إطلاق التطبيق.
المرحلة القادمة	تطوير التطبيق وإضافة مميزات إضافية.

الميزانية العامة للدولة

2025